الشرع من الكلام القبيح كالغيبة والنميمة والكذب والقذف وقول الزور والفحش وامثالها
ولا خلاف في استحبابه اذا ضحك في الصلاة ولا يجب شئ من ذلك قال ابن المنذر في
كتابه الاشراف والاجماع وامن الصباغ اجمع العلماء على انه لا يجب الوضوء من
الكلام القبيح كالغيبة والقذف وقول الزور وغيرها ونقل الروياني عن الشيعة
ايجاب الوضوء من ذلك فاما الشيعة لا تعتد بخلافهم واحتج الشافعي ثم ابن المنذر ثم
البيهقي واصحابنا في المسئلة بحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قاء فليتوضأ وفي لفظ فليقل لا اله الا الله ومن قال الغيبة
تعالى اقاء لكم فليتصدق رواه البخاري ومسلم فرع قال الشافعي والاصحاب
رحمهم الله وسواء وجب الطهارة لامر فرق فيه بين ما وجد سببه بعده واختياره وما
وجد بغير تعمد واختيار كالنائم والمكره على الحدث ومن سبقه الحدث وطلبها الكتاب
والسنة قال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والجنابة يكون باحتلام وغيره والاحتلام
بغير قصد واختيار وامر النبي صلى الله عليه وسلم في المذي بالوضوء وهو يخرج بلا قصد
وقد سبق في اللمس والمس ما فيه وجه شاذ ضعيف انها لا تنقضان فرع
قال ابو العباس بن القاص في التلخيص لا يبطل شئ من العبادات بعد انقضائها
الا الطهارة اذا مات ثم احدث فيبطل قال القفال في شرح التلخيص قال غير ابي العباس لا
نقول تبطل الطهارة بل نقول انتهت بنهايتها فان اطلقنا لفظ بطلت فهو مجاز وذكر ذا
غير القفال الخلاف ايضا والاظهر قول من يقول انتهت ولا يقال بطلت الاجارة ايضا والصيام
اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل واذا مضت مدة الاجارة يقال
انتهت الاجارة لا بطلت وقوله لا يبطل شئ من العبادات بعد انقضائها
يستثنى منه الردة المتصلة بالموت فانها تحبط العبادات بالنص والاجماع
قال المصنف رحمه الله ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على
يقين الطهارة لان الطهارة يقين فلا يزال بالشك وان تيقن الحدث وشك في الطهارة
بنى على يقين الحدث لان الحدث يقين فلا يزال بالشك وان تيقن الطهارة والحدث

او شبهه فتوجب الوضوء ثم ان الجمهور اطلقوا المسئلة وقال المتولي والرافعي صورتها فيما عادته
تجديد الوضوء فاما من لم يعتده فالظاهر انه ظاهر نتكون بعد الحدث فيكون الآن متطهرا
لوضوح لها الصلاة والله اعلم واما قول المصنف لان اليقين لا يزال بالشك فمعناه حكم اليقين وقد
سبق بيان هذه العبارة في باب التيمم في نجاسة وقوله الآن هو الزمان الحاضر
واما قياسه على مسئلة البراءة من الدين فكذا قاسه اصحابنا لكن صورها المتولي تصويرا
حسنا شابها لمسئلة الحدث فقال استشهد اصحابنا فقالوا لو علمنا لزيد على عمرو الف
ودعم فاقام عمرو بينة بالاداء او الابراء فاقام زيد بينة انه عاد الفرد الف فدرهم مطلقا
لم تثبت بعد بينة شئ لاحتمال ان الالف الذي اقر به هو الالف الذي علمنا وجوبه
واقامت البينة بما انه منه لا تشغل ذمته بالاحتمال ولهذه المسئلة فروع وتتمات
سبق بيانها في اخر باب التيمم فاستغنى عن اعادتها والله اعلم قال المصنف رحمه الله
ومن احدث حرم عليه الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور
وحرم الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام
وحرم عليه مس المصحف لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون ولما روى حكيم بن حزام رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمس القرآن الا وانت طاهر وحرم عليه حمله في كمه
او وسادة اذا حرم مسه فان لم يحرم حمله وصوفي المتاع بالقرآن وطيلسان وجوزان يتركه بين يديه
وهو يصلي او راقد بخشبه لانه غير مباشر له واحتمل وهو قول المزني جواز للصبيان حمل الالواح
وهم يتعلمون فيه وجهان احدهما الجواز كالاجير لغيرهم والثاني يجوز لان ظهارتهم لا تحفظ
وحملهم في العادة كثير ان وان حمل رجل متاعا وفي جملته مصحف وهو محدث جاز لان
المقصود المتاع فعفي عما فيه من القرآن كما لو كتبا بالي دراهم الدنانير وفيه ايات
من القرآن ان حمل امتعة وكتب التفسير وفيها اكثر القرآن وحمل الدراهم الاحديه او الكتاب
الذي فيه ايات من القرآن فيه وجهان احدهما لا يجوز لانه يحمل القرآن والثاني يجوز لان
المقصود غير المكتوب [illegible] فصل المصحف بغير جلد وقال
القفال شئ او الغلاف الصيرفي لا يجوز للمحدث ان يمس المصحف بطرفه وان كانت الطهارة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)